IAEA

المؤتمـــر العـــام

GC(53)/OR.10
تاريخ الإصدار: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الثالثة والخمسون

الجلسة العامة

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الجمعة، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١١/٣٠

الرئيس: السيدة ماكميلان (نيوزيلندا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٢٢	القدرات النووية الإسرائيلية	١-٩٠

[١] الوثيقة GC(53)/24.

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(53)/INF/7/Rev.1.

٢٢- القدرات النووية الإسرائيلية
(الوثـائق GC(53)/1/Add.1؛ وGC(53)/19؛ وGC(53)/26؛ وGC(53)/L.1 وإضافتها Add.1)

١- قال الرئيس إن البند ٢٢ أدرِج في جدول أعمال المؤتمر بناء على طلب قدّمته الدول العربية التي هي أعضاء في الوكالة. وتُرفق مذكرة إيضاحية بالوثيقة GC(53)/1/Add.1. وفي هذا الصدد عُرضت على المؤتمر الوثيقتان GC(53)/19 وGC(53)/26. ويرد في الوثيقة GC(53)/L.1 وإضافتها Add.1 مشروع قرار قدّمه عدد من البلدان.

٢- وقال السيّد قزحيا الخوري (لبنان)، إذ تكلّم باسم الدول العربية الأعضاء في الوكالة، إن جميع الدول العربية بلا استثناء اتخذت موقفاً موحَّداً دعماً لنظام عدم الانتشار وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار ووافقت على المبادرة الرامية إلى إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك الأسلحة النووية في إحدى أكثر مناطق العالم اضطراباً، والبلد الوحيد في المنطقة الذي رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة. ويجعل سلوكها من الصعب تحقيق السلام والأمن ويمثّل مصدراً من التوتّر المتزايد في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى سباق التسلّح.

٣- ويتمثّل هدف الدول العربية في إثارة القضية في دورات متتالية من المؤتمر العام ليس فقط من أجل استرعاء الانتباه للوضع الخطر إنما لاقتراح حلول عملية أيضاً. ويتمثّل الحل المعقول الوحيد في اتباع نهج شامل يُراعى فيه أمن جميع البلدان في الشرق الأوسط، بدل التعامل المتحيّز والانتقائي مع كل بلد على حدة والكيل بمكيالين. وبفضل الجهود التي بذلتها الدول العربية على مر العقود الثلاثة الماضية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، قرارات تناشد إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وبإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، بصفة ذلك متطلباً لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

٤- ولقد أكّدت تقارير محايدة أن إسرائيل تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية. وليس بوسع الدول العربية والمجتمع الدولي برمته تجاهل هذا الوضع، أو التسامح مع الجهود التي تبذلها إسرائيل بغية تطوير قدراتها النووية في ظل غياب أي ضغط دولي حقيقي رامٍ إلى منع مثل هذا التصعيد.

٥- وبذلت بعض البلدان قصارى جهدها لمنع المؤتمر العام من اعتماد قرار يذكر اسم إسرائيل. وفي الوقت نفسه تُوجَّه اتهامات إلى بلدان أخرى من دون تقديم أدلة دامغة. ولا يمكن التوصّل إلى حل ما دام هذا الوضع قائماً. وسيتطلّع إلى الرد على الحجج التي تسوقها بعض الدول لمنع إجراء تصويت بشأن مشروع القرار المعروض على المؤتمر.

٦- وتزعم هذه الدول أن الدور الذي تؤديه الوكالة دور تقني وأنه من غير المناسب أن تتطرّق الوكالة إلى المسائل السياسية. ويمكن دحض هذا الزعم بإبراز وقائع لا يمكن تفنيدها. ونوقش هذا البند في جلسات سابقة عديدة للمؤتمر واعتُمدت قرارات أشد لهجةً بكثير. وعُدِّل نص مشروع القرار المعروض في الجلسة السابقة على ضوء

الآراء التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء. ويركّز هذا النص على المسائل التقنية التي تدخل في نطاق اختصاص الوكالة، أي الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق الضمانات الشاملة.

٧- والحجة التي مفادها أن قراراً وحيداً بشأن الشرق الأوسط كافٍ هي حجة واهية. واندرج القرار بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط الذي اعتُمد إبّان اجتماع عُقد في وقت أبكر في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال ومثّل خطوةً أساسية وضرورية نحو تحقيق هدف القرار الحالي. وقرّرت إسرائيل أن تعزل نفسها من خلال التشديد على البقاء خارج إطار معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات. وإضافةً إلى ذلك، ليس في قواعد النظام الداخلي للمؤتمر العام ما يمنع المؤتمر من اعتماد قرارين يتناولان المنطقة نفسها.

٨- وكان رد فعل الدول العربية على دعوة بعض الدول الأعضاء إلى التسوية إيجابياً. وعلّقت هذه الدول آمالاً كبيرةً على البيئة الدولية الجديدة التي بدأت تتبلور في مطلع عام ٢٠٠٩ وأدخلت فقرة الديباجة (و) بغية تبيان هذه الآمال. وهو متأكد من أن المؤتمر سيتصرّف وفقاً لذلك وأنه سيتغلّب على المصاعب التي طرأت في السنوات الماضية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي تفهّمه لمخاوف الدول العربية وأن يتقبّل التزامها بسلام عادل وشامل ومستدام.

٩- وتشدّد الدول العربية الأعضاء في الوكالة على ما لكل بلد من حق غير قابل للتصرّف في الإعراب عن شواغلها وفي السعي إلى حلها بدعم المجتمع الدولي، وهذا حق تكرّسه الصكوك الأساسية لجميع المنظمات الدولية. وتحث المؤتمر العام على منح مسألة القدرات النووية الإسرائيلية الانتباه الذي تستحقه وعلى التصويت بالإجماع على مشروع القرار بغية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ووضع الأساس للسلام والأمن في المنطقة والعالم برمته.

١٠- وحث السيّد إيهاب فوزي (مصر)، متحدّثاً باسم حركة عدم الانحياز، إن رؤساء دول وحكومات الحركة، خلال القمة الخامسة عشرة للحركة التي عُقدت في شرم الشيخ في تمّوز/يوليو ٢٠٠٩، حثوا على مواصلة النظر في مسألة القدرات النووية الإسرائيلية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك خلال الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام. ثم أعرب فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، في رسالة موجَّهة إلى المدير العام، عن دعمه لضم بند "القدرات النووية الإسرائيلية" إلى جدول أعمال المؤتمر العام.

١١- وفي الفقرة ١٢٣ من الوثيقة الختامية للقمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، أعربت الحركة عن موقفها من هذه المسألة باستخدام العبارات التالية:

> "إن رؤساء الدول والحكومات ... *أكدوا* مجدداً على الحاجة إلى الإسراع بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتُمدت بتوافق الآراء. ... وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن نيته الانضمام إليها، بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون تأخير، وإخضاع كل منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة فوراً، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالمجال النووي وفقاً لنظام عدم الانتشار. ... *وأعربوا* عن قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل للقدرات النووية مما يشكل تهديداً خطيراً ومتواصلاً لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، *وأدانوا* مواصلة إسرائيل تطوير وتخزين الترسانات النووية. *وأدانت* الحركة في هذا الصدد بيان رئيس وزراء إسرائيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فيما يتعلق بحيازة إسرائيل أسلحة نووية. *وحثّت* على

مواصلة النظر في مسألة القدرات النووية الإسرائيلية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك إبّان الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام. فقد اعتبروا أنه لا مجال لتحقيق الاستقرار في المنطقة في ظل استمرار وجود تفاوتات كبيرة في القدرات العسكرية تتمثل بصورة خاصة في امتلاك أحد الأطراف أسلحة نووية تمكنه من تهديد جيرانه والمنطقة برمتها. ... ودعوا أيضاً إلى الحظر الشامل والكامل على نقل كل التجهيزات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية إضافة إلى حظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بالطاقة النووية إلى إسرائيل. وفي هذا السياق، *أعربوا* عن قلقهم البالغ إزاء التطور المستمر المتمثل في تمكين العلماء الإسرائيليين من الوصول إلى المنشآت النووية التابعة لدولة حائزة للأسلحة النووية، إذ من المحتمل أن يكون لهذا التطور آثار سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى مصداقية نظام عدم الانتشار في العالم."

١٢- وقال السيد كودورنيو بوخالس (كوبا) إن بلده يولي أهميةً كبيرةً للبند الحسّاس قيد النظر الذي له تبعات سلبية خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وبما أن أعمال إسرائيل تخرق روح النظام الأساسي للوكالة، فإن كوبا غير قادرة على تقبّل الحجة التي مفادها أن موضوع مشروع القرار يخرج عن إطار اختصاص المنظمة. وينبغي أن تنضم إسرائيل فوراً إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. ولطالما مارست بلدان الشرق الأوسط ضغوطاً من أجل تحقيق ذلك بغية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

١٣- وخدمةً لمصالح بلدان الشرق الأوسط، وبغية القضاء على مصدر من مصادر عدم الاستقرار العالمي، من الضروري وقف نقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمنشآت والموارد والأجهزة إلى إسرائيل، وكذلك تقديم المساعدة إليها فيما يخص المجالات العلمية ذات الصلة بالذرة أو المجالات التكنولوجية.

١٤- ولا بد من إرادة سياسية حقيقية ومن الكف عن الكيل بمكيالين لجعل الشرق الأوسط منطقة ينعم فيها الجميع بالسلام والأمن. وترفض كوبا سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي تتحرّش ببعض الدول في المنطقة بسبب عدم امتثالها المزعوم لاتفاقات الضمانات، في حين تستمر في تقديم المساعدة في المجال النووي إلى إسرائيل وتحاول منع القرارات التي تهيب بإسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بكل الوسائل الممكنة. وينبغي للولايات المتحدة وحلفائها أن تتحلى بالاتساق: ينبغي لهم أن يتخلوا عن نهجهم المتهاون إزاء إسرائيل وأن يطلبوا منها أن تدمّر في ظل مراقبة دولية أسلحتها النووية التي يبدو أنها مستعدة لاستخدامها، عند الاقتضاء، بغية تنفيذ مخططاتها في الشرق الأوسط.

١٥- ويشعر بلده أنه ينبغي أن يتناول سلوكَ إسرائيل قرارٌ شديد اللهجة صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويؤيّد بقوة القرار المعروض على المؤتمر، وقرّرت الانضمام إلى مقدّمي هذا القرار.

١٦- وقال السيّد إيهاب فوزي (مصر) إن مصر تعهّدت منذ زمن بعيد بتأدية دور بارز في تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي، ليس في الشرق الأوسط فقط بل في غيرها من المناطق التي لها مصالح مشتركة معها. والشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، ولا يمكن بلوغ هدف إرساء الأمن الدولي والإقليمي إلا إذا تمتعت جميع الأطراف بمستويات متساوية من الأمن بالاستناد إلى الحد الأدنى من تخزين الأسلحة. لذا ركّزت مصر خلال العقود الأخيرة على نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتركّز منذ عام ١٩٧٤ على إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل من خلال الاستعانة بالأمم المتحدة، بما أن وجود مثل هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، سيُجهِض جميع المحاولات لتحقيق سلام شامل وعادل ومستدام في المنطقة. وفي عام ١٩٩٠، استهلت مبادرة خاصة تحقيقاً لهذا الهدف.

١٧- وتقدّمت مصر أيضاً خلال السنوات الأخيرة باقتراحات عدة فيما يخص الخطوات التي ينبغي أن تتخذها دول الإقليم بغية إحراز تقدّم عملي نحو إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، من قبيل بدء مفاوضات إقليمية وإعلان دول إقليمية عن نيتها الانضمام إلى صكوك دولية ذات صلة بعدم الانتشار أو منع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في غضون مدة معيَّنة، واتخاذ تدابير رامية إلى بناء الثقة في المجال النووي بغية تطبيق ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية في المنطقة وتقييد المواد الانشطارية التي تنتجها بلدان المنطقة ورصدها.

١٨- وأمل بلده أن يروّج للحوار البنّاء من أجل الخروج من الطريق المسدود القائم والسماح لجميع دول الإقليم بلا استثناء باتخاذ الخطوات العملية بغية القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الترويج لرؤية مستقبلية جديدة ستعزّز الأمن وستزيل الشكوك بشأن الأنشطة النووية التي يُضطلع بها في المنطقة بغية حظر سباق التسلّح. ولكن لسوء الحظ أخفقت الوكالة في بدء حوار جدي يقوم على حق جميع دول المنطقة وشعوبها في السلام والأمن.

١٩- وما زالت الوكالة غير قادرة على تطبيق الضمانات الشاملة على جميع المنشآت في الشرق الأوسط لسبب وحيد: رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها لضمانات الوكالة. ومنطق إسرائيل بسيط لكنه خاطئ، إذ أنها تذهب إلى أنه ينبغي أن يتمثّل شرط مسبق لاتخاذ أية خطوة عملية نحو إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية في تحقيق السلام الشامل في المنطقة. ويتمثّل سؤال واضح في كيفية تحوّل هذا السلام إلى سلام شامل ومستدام إذا لم تُخلى المنطقة من الأسلحة النووية.

٢٠- ولسوء الحظ ما زالت بعض الأطراف ترغب في القبول بمنطق إسرائيل الأعوج، وتغفل هذه الأطراف أن استدامة الاستقرار والأمن تستلزم اتخاذ تدابير فورية على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يخص نزع السلاح. ونتيجة لذلك يستمر التلكؤ والمماطلة. ولم تُتخذ أية خطوة بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وعلى العكس هناك نزعة إلى استخدام القوة، أو التهديد باستخدام القوة بسبب الاعتقاد الخاطئ بأنه ما من وسائل بديلة من أجل تحقيق الأمن.

٢١- ومن المأمول أن توفّر الأجواء الدولية الحالية فرصة حقيقية لاتخاذ تدابير بعيدة المدى ترمي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

٢٢- وقال السيّد هاستوو (إندونيسيا) إن قدرات إسرائيل النووية تمثّل خطراً جدياً ومستمراً على جيرانها والدول الأخرى. وصرّح زعماء حركة عدم الانحياز، إبّان القمة التي عُقدت في شرم الشيخ في تمّوز/يوليو ٢٠٠٩ بأنه لا يمكن تحقيق استقرار في منطقة يُحافظ فيها على اختلال هائل في شتى جوانب القدرات العسكرية، لا سيما من حيث حيازة أسلحة نووية تتيح لطرف واحد أن يهدّد جيرانه والمنطقة.

٢٣- والتصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فيما يخص حيازة إسرائيل للأسلحة النووية مصدر من مصادر القلق البالغ بالنسبة إلى المجتمع الدولي. لذا دعت قمة حركة عدم الانحياز إلى الحظر الكامل على نقل كل التجهيزات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية إضافة إلى حظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بالطاقة النووية إلى إسرائيل. وينبغي أن تؤيّد جميع البلدان هذه الدعوة إلى ضمان موثوقية نظام معاهدة عدم الانتشار.

٢٤- وأعربت إندونيسيا من جديد عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتشعر ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدّم نحو تحقيق هذا الهدف بسبب السياسة التي تنتهجها إسرائيل والتي تتمثّل في رفض

إخضاع منشآتها لضمانات الوكالة أو الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والأمران شرطان مسبقان لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وللترويج للثقة المتبادلة وللأمن في الشرق الأوسط. لذا يواصل بلده تأييد مناقشة مسألة القدرات النووية الإسرائيلية أثناء المؤتمر العام.

٢٥- وقال السيّد علي أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) إن بلده، بصفته ضحية من ضحايا الأسلحة الكيميائية، دعا مراراً إلى اتخاذ تدابير فعّالة بغية الترويج للانضمام العالمي إلى المعاهدات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وإلى الامتثال التام لها. وليست القدرات النووية الإسرائيلية خطراً محتملاً على السلام والأمن العالميين فقط بل تقوّض أيضاً سلامة معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها وعالميتها. ومن المؤسف جداً ألا يكون الشرق الأوسط قد أُخلي من الأسلحة النووية بسبب تحدي إسرائيل لجميع القرارات والمعايير الدولية والمعاهدات ذات الصلة.

٢٦- ويُجرى الحوار التالي بالتزامن مع يوم القدس، الذي تتظاهر خلاله ملايين الناس في جميع أنحاء العالم تنديداً بالفظائع التي يرتكبها النظام الصهيوني، وللإعراب عن تضامنها مع ملايين الفلسطينيين المشرَّدين الذين يعانون من الاحتلال والقصف العسكري غير المتناسب الذي تُستخدم فيه الأسلحة المحظورة، بما فيها الفسفور واليورانيوم المستنفد، وذلك ما أدى إلى إزهاق أرواح آلاف الأبرياء من النساء والأطفال، ولا سيما في غزة. وخلصت بعثة أممية لتقصي الحقائق هذا الأسبوع إلى أن مثل هذه الأعمال في غزة جرائم حرب.

٢٧- ومما يثير بالغ القلق أن الدعوات الدولية المتواصلة إلى انضمام إسرائيل الفوري إلى معاهدة عدم الانتشار، وتدمير أسلحتها النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة لم تتمخض سوى عن طريق مسدود. وعلى الرغم من أن رئيس وزراء النظام الإسرائيلي اعترف بامتلاك أسلحة نووية، ينفي الممثّلون عنه لدى الوكالة هذا الإعلان الرسمي كلما أدان مجلس المحافظين أو المؤتمر العام هذا النظام. وطلب وفده من المدير العام أن يرسل بعثة لتقصي الحقائق بغية تبيان من يقول الحقيقة. وبما أن الوكالة تنتهج سياسة النمو الصفري للميزانية، تستعد حكومته لتحمّل أعباء مثل هذا التفتيش خدمةً للسلام الدولي.

٢٨- وقال السيّد القيسي (الأردن) إن نظام الضمانات يؤدي دوراً رئيسياً في منع انتشار الأسلحة النووية وضمان أن تُستخدم الطاقة النووية لأغراض سلمية فقط وخدمةً لجميع الشعوب.

٢٩- وتمثّل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خطراً رئيسياً على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما على الاستقرار في الشرق الأوسط، الذي ما زال يعاني من عواقب الفشل في تنفيذ القرارات ذات الصلة بنزع السلاح. ومن الملح أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة بغية تحقيق عالمية المعاهدة في المنطقة ووضع الأساس لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. وفيما بعد سيكون بإمكان بلدان المنطقة التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدل تخصيص الموارد لسباق التسلّح. وحث المؤتمر العام على الانخراط في حوار جاد وموضوعي بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال ومشروع القرار.

٣٠- وقال السيّد صلاح الدين المسلاّتي (الجماهيرية العربية الليبية) إن بلده يشعر ببالغ القلق إزاء امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، وهذا ما اعترف به مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى لوسيلة إعلام ألمانية. وتدين ليبيا انتهاج بعض البلدان سياسة الكيل بمكيالين فيما يخص دول منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن أن تؤدي سياسة مثل هذه إلا إلى المزيد من التطرّف والعنف في منطقة لم تعد تستطيع شعوبها التسامح مع سياسات الهيمنة والاحتقار، أو التجاهل المستمر لمخاوف البلدان المشروعة فيما يخص أمنها.

٣١- واعتمدت المنظمات الدولية الكثير من القرارات، واعتُمدت أخرى إبّان مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار اللذين عُقدا في ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وتناشد هذه القرارات إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها لضمانات الوكالة. ولسوء الحظ، لم يُنفَّذ أي من هذه القرارات بسبب عناد إسرائيل وعدم امتثالها لأي من هذه القرارات. لذا تحث ليبيا بقوة جميع الدول الأعضاء على ممارسة الضغوط على إسرائيل لكي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، وعلى السماح للمؤتمر العام باعتماد مشروع القرار المعروض عليه بغية إرسال إشارة واضحة إلى إسرائيل مفادها أن المجتمع الدولي مُصمِّم على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

٣٢- وأعربت السيّدة غونساليس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) عن قلقها حيال رفض الحكومة الإسرائيلية المتكرر الانضمامَ إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، ويمثّل هذا الرفض عقبة تحول دون إخلاء الشرق الاوسط من الأسلحة النووية. وتواصل إسرائيل تجاهل دعوات المجتمع الدولي التي تنطوي عليها قرارات مختلفة اعتمدها المؤتمر العام للوكالة والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وقد تزايد قلق بلدها تزايداً كبيراً حين اعترف مسؤولون عن الحكومة الإسرائيلية علانيةً بأن بلدهم يمتلك أسلحة نووية.

٣٣- ولا يجوز أن يظل العالم يغض الطرف عن الواقع المتمثّل في أن لدولة تجاهلت قرارات الأمم المتحدة لعقود برنامجاً نووياً متقدّماً لا يخضع لأي من ضمانات الوكالة. وتحدت الدولة نفسها المجتمع الدولي مراراً إذ استخدمت القوة ضد البلدان المجاورة، وذلك ما أدى إلى إزهاق آلاف الأرواح البريئة، وإذ ضربت بمبادئ القانون الإنساني الدولي الأساسية عرضَ الحائط، كما لاحظته سلطات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى.

٣٤- ويهيب مشروع القرار المعروض على المؤتمر العام بإسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، وتزداد هذه الدعوة إلحاحاً على ضوء تهديدات إسرائيل المتكررة للسلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يُعترف أخيراً بأن عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار يمثّل تحدياً واضحاً للمجتمع الدولي ويطرح سؤال ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية مهتمة فعلاً بتحقيق السلام مع جيرانها.

٣٥- وقال السيّد حسّان الحمادي (قطر) إن الوضع في الشرق الأوسط غير مستقر وغير متوازن بسبب ما لإسرائيل من قدرات نووية هائلة، وبسبب رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الشاملة.

٣٦- وعلى المجتمع الدولي معالجة اختلال التوازن القائم. ومشروع القرار الذي قدّمته الدول العربية مساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى توجيه رسالة إلى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لها قدرات نووية تمثّل خطراً على السلام والأمن والاستقرار، مفادها أنه يجب عليها التخلي عن سياستها الخطرة. وتدعو قطر جميع الدول الأعضاء إلى التصويت على مشروع القرار وإلى عدم عرقلة أي تدبير يُتخذ تنفيذاً له.

٣٧- وذكّر السيّد وود (كندا) أن المؤتمر العام أعرب خلال السنوات الماضية عن عزوفه الواضح عن العمل فيما يخص قراراً مثيراً للخلافات ويركّز على بلد معيَّن. وتأسف كندا لتكرّر الحالة نفسها التي لا تخدم أي غرض مفيد.

٣٨- وعلى الرغم من أن جدول أعمال المؤتمر العام ينطوي أصلاً على بند متعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن بلداناً كثيرةً تشعر ببالغ القلق إزاء بند معنون "القدرات

النووية الإسرائيلية"، لم تعترض كندا وغيرها من البلدان على إدراج هذا البند في جدول الأعمال، وذلك حرصاً على التفاهم. وأمل الكثير أن تؤدي هذه البادرة من حسن النية إلى اتباع نهج أكثر توافقيةً. ودعمت كندا الجهود الشخصية التي يبذلها الرئيس والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بغية التوصّل إلى نتيجة مرضية.

٣٩- وعلى الرغم من النتيجة الإيجابية التي جرى التوصّل إليها أمس فيما يخص القرار المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، يظل مشروع القرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية غير متوازن وغير مناسب. لذا تشعر كندا أنه لا مناص من اللجوء إلى تأجيل المناقشة بموجب القاعدة ٥٩ من النظام الداخلي. وإذ تقدّمت بهذا الاقتراح، تناشد مقدّمي هذا البند من جدول الأعمال بالعمل مع جميع أعضاء الوكالة من أجل إعادة النهج القائم على التوافق الذي يرغب الجميع في أن يسود المؤتمر العام.

٤٠- وطلبت السيّدة طاووس فروخي (الجزائر) شرح التأجيل من حيث الجدول الزمني، وذلك لإثارة نقطة نظامية.

٤١- وشرح الرئيس أنه إذا ووفق على الاقتراح، لن يضطلع المؤتمر بأي عمل فيما يخص هذا القرار خلال الدورة الحالية.

٤٢- وقال السيّد قزحيا الخوري (لبنان) إن الدول العربية تعترض بشدة على الاقتراح وإنها تدعو إلى إجراء تصويت فوري على مشروع القرار.

٤٣- وقال الرئيس إنه بالتوافق مع المشورة القانونية التي تلقتها، وعملاً بالقاعدة ٦٢ من النظام الداخلي فيما يخص ترتيب المقترحات الإجرائية، على المؤتمر أن يواصل النظر في اقتراح التأجيل المقدَّم بموجب القاعدة ٥٩.

٤٤- وقال السيّد راوتينباخ (مدير مكتب الشؤون القانونية)، إثر طلب إضافي من طلبات التوضيح التي تقدّمت بها السيّدة طاووس فروخي (الجزائر)، إن الممارسة والسوابق في المؤتمر العام تملي ألا يضطلع المؤتمر العام بالمزيد من العمل بشأن هذا البند خلال الدورة الراهنة إذا ووفق على الاقتراح الذي تقدّم به ممثّل كندا.

٤٥- وطلب السيّد وود (كندا) أن يُطرح هذا الاقتراح للتصويت فوراً.

٤٦- وقال السيّد راوتينباخ (مدير مكتب الشؤون القانونية)، رداً على تعليقات السيّدة طاووس فروخي (الجزائر) والسيّد علي أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) والسيّد وود (كندا)، إن إدراج البند في جدول أعمال الدورة المقبلة للمؤتمر العام سيتوقّف على اتخاذ القرار المناسب إبّان هذه الدورة للمؤتمر العام.

٤٧- وطلبت السيّدة طاووس فروخي (الجزائر) توضيحات فيما يخص القاعدة ٦٠ من قواعد النظام الداخلي بشأن اختتام المناقشة.

٤٨- وقال السيّد راوتينباخ (مدير مكتب الشؤون القانونية) إنه بموجب القاعدة ٦٢ ينبغي أن يكون الاقتراح الذي تقدّمت به كندا بغية تأجيل المناقشة بموجب القاعدة ٥٩ أولى من أي اقتراح آخر باختتام المناقشة بموجب القاعدة ٦٠، التي سيؤدي مفعولها إلى وقف النقاش والتصويت على القرار.

٤٩- ودعا الرئيس إلى أن يتكلّم متحدثان يؤيدان الاقتراح الذي تقدّمت به كندا وأن يتكلّم متحدثان يعارضان هذا الاقتراح.

٥٠- وشدّد السيّد لوندبورغ (السويد)، إذ تحدّث باسم الاتحاد الأوروبي مؤيداً لهذا الاقتراح، على أنه لم ينوِ، عرقلة مناقشة تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط أو عرقلة مناقشة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. وبذل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الشركاء الآخرين، جهوداً صادقة بغية تشجيع الحوار مع الدول المعنية ودعمه. وجرى التوصّل إلى نتيجة جيّدة يوم أمس فيما يخص القرار بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. ولا يعتقد الاتحاد الأوروبي أن هناك حاجةً إلى اعتماد قرار آخر بشأن مسألة نوقشت أصلاً. وإضافةً إلى ذلك لا يعتقد الاتحاد الأوروبي أن استهداف دولة دون غيرها أمر يساهم إيجابياً في تهيئة جو المؤتمر العام، كما بيّنته الرسالة التي وجّهها وزير الخارجية السويدي، باسم جميع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، إلى السيّد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي نهاية المطاف يأسف الاتحاد الأوروبي أسفاً شديداً لأن جميع الجهود التي بُذلت بغية الاتفاق على تصريح رئاسي بشأن هذا البند كان غير مفلح.

٥١- وقال السيّد دافيس (الولايات المتحدة الأمريكية)، إذ تحدّث تأييداً للاقتراح، إن بلده يقف مع الأغلبية الغالبة التي تؤيّد بشدة انتهاج الدبلوماسية المتعددة الأطراف الفعّالة بلا كلل في إطار المؤتمر العام.

٥٢- وبرهنت الولايات المتحدة يوم أمس، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل وغيرهم من الشركاء، من خلال النتيجة الإيجابية فيما يخص القرار الذي تقدّمت به مصر بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، على أنه ينبغي ألا يكون المؤتمر العام أسير المشاحنات التي شهدتها السنوات الأخيرة بشأن القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. فالهدف هو العودة إلى توافق في الآراء والعمل بلا كلل لبلوغ هذا الهدف.

٥٣- ولم تتخذ الولايات المتحدة أي تدبير بغية عرقلة مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، على الرغم من أن البند لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك الذي يتعلق بالضمانات في الشرق الأوسط. وفشلت الجهود الرامية إلى التوصّل إلى نتيجة متفق عليها فيما يخص مشروع القرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية بسبب رغبة البعض في استخدامه بغية انتقاد بلد واحد. ومثل هذا النهج مسيَّس إلى حد كبير ولا يراعي التعقيدات التي تنطوي عليها المسائل ذات الصلة بالمجال النووي في الشرق الأوسط. وأهاب قرار اليوم الماضي فعلاً بجميع دول المنطقة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. لذا لا ترى الولايات المتحدة مبرّراً للنظر في القرار الحالي بما أنه تكرار.

٥٤- وزعم البعض أن إنهاء المناقشة يعرّض الديمقراطية للخطر. غير أن الديمقراطية لا تتمثّل في السعي إلى المواجهة؛ بل تتمثّل في التسوية والحوار والتعاون في جو يسوده الاحترام المتبادل. وتفادياً للمواجهة التي نحن في غنى عنها، وخدمةً لنهج الولايات المتحدة الجديد المتمثّل في السعي إلى تعزيز المؤتمر العام، والنظام الدولي على وجه أعم، يؤيّد بشدة الاقتراح الذي تقدّمت به كندا.

٥٥- وقال السيّد قيسي (الأردن)، إذ انتقد الاقتراح، إن هناك حاجة إلى حوار جاد، ولا سيما في إطار المؤتمر العام، بغية إنجاح الجهود الرامية إلى إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. لذا لا يمكن أن يوافق الأردن على تأجيل مناقشة هذا البند.

٥٦- وأعرب السيّد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية)، منتقداً الاقتراح أيضاً، عن قلقه إزاء محاولة تأجيل البند. وتخرج القدرات النووية الإسرائيلية عن نطاق المراقبة الدولية ولذا تمثّل خطراً على السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

٥٧- وتمكّنت إسرائيل، بمساعدة بعض أعضاء مجلس الأمن، من تطوير ترسانة نووية سرية. وفي الوقت نفسه، رفضت إسرائيل قرارات عديدة اعتمدتها منتديات متنوّعة، وآخرها قرار الجمعية العامة A/RES/63/84 الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ويناشد هذا القرار إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ويلاحظ أنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تفعل ذلك بعد.

٥٨- وعلى المؤتمر العام أن يتعامل مع رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها إلى ضمانات الوكالة، وأن يتقبّل الواقع المتمثّل في أن عقد منتدى بشأن الشرق الأوسط خطوة أولى نحو إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ويتضح من ذلك أن إسرائيل لا تلقي بالاً للرأي العام الدولي. وعلى المجتمع الدولي أن يتحلى بالصرامة وأن يتخذ خطوات عملية فيما يخص إسرائيل، التي ترتكب جميع أنواع العنف في المنطقة خرقاً للقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أن تتحمّل مسؤولياتها فيما يخص السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

٥٩- ويبيّن مشروع القرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية بوضوح أن العرب قلقون لأن إسرائيل ليست عضواً في معاهدة عدم الانتشار. واقتراح تأجيل المناقشة تبيان لعدم اكتراث المجتمع الدولي للموقف العربي.

٦٠- ويدعو الرئيس المؤتمر العام، بناءً على طلب السيّد دافيس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيّد قزحيا الخوري (لبنان) بموجب القاعدة ٧٢ من النظام الداخلي، إلى إجراء تصويت بنداء الأسماء على الاقتراح الذي تقدّم به ممثّل كندا بغية تأجيل المناقشة، وذلك بموجب القاعدة ٥٩ من النظام الداخلي.

٦١- ودعيت الكونغو، بعد أن سحب الرئيس اسمها بالقرعة، لتكون البادئة بالتصويت.

٦٢- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيّدون: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيـا، وألمانيا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون: إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان،

وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، والفلبين، وفييت نام، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

الممتنعون عن التصويت: الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأوغندا، وبنما، وتركيا، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والكاميرون، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، وملاوي، ومنغوليا، والهند.

٦٣- وكانت نتيجة التصويت كما يلي: المؤيدون ٤٥، المعارضون ٥٣، والممتنعون عن التصويت ١٥. وبذلك، رُفض الاقتراح.

٦٤- وقال السيّد قزحيا الخوري (لبنان) إنه يشعر أن رفض الاقتراح بتأجيل المناقشة وعدم اتخاذ أي تدبير في إطار البند قيد النظر قرار إيجابي. وأعاد المنظور الصحيح وأزال عقبة من العقبات التي تحول دون فهم هذه المسألة. وشكر البلدان التي رفضت الاقتراح. وتمثّل أصواتها إعلاناً واضحاً عن معارضة الكيل بمكيالين والانتقائية في عمل المؤتمر. وباسم جميع الدول الأعضاء العربية، أعرب عن شكره الخاص للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٦٥- وطلب فيما بعد إجراء تصويت على مشروع القرار برمته.

٦٦- وطلب السيّد لوندبورغ (السويد) تعليق الاجتماع بغية السماح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإجراء مشاورات.

٦٧- ويعارض السيّد قزحيا الخوري (لبنان)، بدعم من السيّد إيهاب فوزي (مصر)، الطلب الذي تقدّم به ممثّل السويد بغية تعليق الإجراءات ويدعو مجدداً إلى التصويت الفوري على مشروع القرار.

٦٨- وقال السيّد كوريا (الأرجنتين)، إنه بموجب القاعدة ٦١ من النظام الداخلي، إذا عورض طلب تعليق، فينبغي أن يُجرى تصويت على تعليق الاجتماع.

٦٩- وقال الرئيس، إذ أجاب على سؤال طرحه السيّد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية)، إن عملية التصويت على مشروع القرار لم تبدأ بعد. لذا ينبغي النظر في اقتراح تعليق الاجتماع أولاً. وبالتالي تدعو المؤتمر إلى إجراء تصويت برفع الأيدي على الاقتراح بتعليق الاجتماع.

٧٠- وكانت نتيجة التصويت كما يلي: المؤيدون ٤٩، المعارضون ٤٩، والممتنعون عن التصويت ٣. ورُفض الاقتراح بتعليق الاجتماع.

٧١- ودعا الرئيس المؤتمر إلى إجراء تصويت على مشروع القرار المقدم في الوثيقة GC(53)/L.1.

٧٢- وقال السيّد دانييلي (إسرائيل)، إذ شرح تصويت وفده ضد مشروع القرار مسبقاً، إن مشروع القرار هذا يمثّل منتهى ما يبدر من مقدّمي مشروع القرار من النفاق والكيل بمكيالين. وأعقب التصويت على مشروع القرار الجهود المشتركة التي بذلتها يوم أمس مصر وإسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والكثير من الوفود الأخرى، بغية تهيئة جو أفضل والنظر في المسائل ذات الصلة بالشرق الأوسط التي فرضتها

المجموعة العربية على إجراءات المؤتمر العام مراراً وتكراراً. وتوقّعت إسرائيل أن تعمل فيما يخص مشروع القرار الحالي في الروح نفسها من التعاون، لكن مقدّمي مشروع القرار هذا قرّروا رفض تقديم التنازلات.

٧٣- وترى إسرائيل أن دوافع مشروع القرار هي أغراض سياسية تنم عن قصر النظر لم تُفد البلدان الداعمة أبداً. ويقوّض القرار الثقة بين الدول في الشرق الأوسط بدلا من تعزيزها. والدول التي تقف وراء هذا القرار واضحة العداء تجاه إسرائيل ولا تفوّت فرصةً لإذكاء التوتّر ومنع نزعات التقارب بين إسرائيل والدول العربية. ويركّز القرار كلياً على بلد واحد لم ينتهك التزاماته بموجب أية معاهدة دولية أو أي صك دولي، ولم يهدّد أياً من جيرانه. وصرّحت إسرائيل مراراً إنها لن تكون الدولة الأولى التي تُدخل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. واستهداف إسرائيل دون غيرها أمر يضر ببناء الثقة وإحلال السلام على الصعيد الإقليمي، وستكون له تبعات سلبية فيما يخص مصداقية المؤتمر العام.

٧٤- وتتمثّل الرؤية والسياسة الإسرائيليتان في إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بحيث يمكن التحقّق منه على نحو متبادل. وركّز دائماً على أنه ينبغي أن تبدأ هذه العملية بتدابير بناء الثقة، التي ينبغي أن تُعقب بالاعتراف المتبادل والمصالحة والعلاقات السلمية، وحينئذ ستتبلور تدابير رصد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. ووافقت الحكومة على أهداف إسرائيل البعيدة الأمد فيما يخص الأمن الإقليمي والحد من التسلّح.

٧٥- ولا بد من أن تصدر المبادرة الرامية إلى إخلاء منطقة معيَّنة من أسلحة الدمار الشامل من داخل هذه المنطقة، وهذا ما قبل واعترف به المجتمع الدولي. وترى إسرائيل أنه لا يمكن إحراز التقدّم نحو إخلاء هذه المنطقة من تلك الأسلحة من دون تغيّر جذري في الظروف الإقليمية، بما يشمل تحويل ما لبعض دول الإقليم من سلوك عدائي تجاه إسرائيل تحويلاً تاماً. وتبيّن الجهود المتواصلة التي تبذلها دول الإقليم بغية استهداف إسرائيل دون غيرها في القرارات الواضحة العداء لإسرائيل في المؤتمر العام هذا السلوك العدائي تبياناً واضحاً.

٧٦- وفي السنوات الأخيرة شهد المجتمع الدولي تطوّرات مقلقة عدة فيما يخص انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولم تكن إسرائيل ضالعة في أي من هذه التطوّرات، غير أن جميعها مثّل تحدياً بالنسبة إليها وخطراً بالغاً على أمنها. وانطوت هذه التطورات على انتهاكات واضحة لالتزامات عدم الانتشار وبرهنت على سلوك الدول المعنية إزاء التزاماتها الدولية في المجال النووي. ولبلدان عدة تقدّم مشروع القرار قيد النظر سجل موثَّق من عدم الامتثال لالتزاماتها الدولية الملزمة قانونياً، وتخضع بعض هذه الدول لتحقيق الوكالة بغية الحصول على تعليل كامل لأنشطتها النووية المشبوهة أو غير المعلن عنها. وفضّلت هذه البلدان صرف انتباه المؤتمر العام، والمجتمع الدولي برمته، من خلال تهيئة واجهة دبلوماسية يراد منها إخفاء الوقائع الحقيقية والاستنباطات فيما يخص التزاماتها الخاصة، وذلك بدل تذليل المشكلات الخاصة بها.

٧٧- وكُشف عن انتهاكات خطيرة وسرية ارتكبتها إيران وسوريا وبلّغت الوكالة عنها رسمياً، وعرقل غياب التعاون المتواصل ومنع الوصول إلى المواقع والجهود الرامية إلى تضليل المفتّشين عن التحقيقاتِ المجراةَ في هذه البلدان. وتعتقد إسرائيل أن إيران وسوريا وبعض دول الإقليم الأخرى استغلت كونها دولاً أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار لإخفاء سعيها إلى الحصول على الأسلحة النووية، وأنه ينبغي ألا تفلت انتهاكاتها الصارخة من العقاب.

٧٨- ولا محل من الإعراب في المؤتمر العام لمشروع القرار المسيَّس الذي يستهدف إسرائيل دون غيرها. وعلى غرار الكثير من الدول الأعضاء الأخرى، ترى إسرائيل أن تسييس الوكالة سيضر بأهدافها وسمعتها المهنية ومصداقيتها. ودعا جميع الوفود إلى التصويت ضد مشروع القرار، مبرهناً بذلك على اعتراضها على مثل هذه الممارسات السلبية في المؤتمر العام.

٧٩- وقال السيّد لوندبورغ (السويد)، إذ شرح سلفاً كيفية تصويت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المرتبطة به، إن الاتحاد الأوروبي يقدّر التزام الجامعة العربية بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل غير أنه لا يعتقد أن مشروع القرار، الذي يركّز على بلد واحد، سيحظى بتوافق الآراء في المؤتمر العام. وإبّان دورات ماضية للمؤتمر العام، أيّد الاتحاد الأوروبي قرارات تدعو جميع دول الإقليم إلى القبول بالضمانات الشاملة، التي تعتقد أنها نهج أكثر توازناً. ويعيد الاتحاد الأوروبي التشديد على إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ويدعو جميع دول الإقليم إلى القبول بالضمانات الشاملة. ويشدّد على أن انضمام جميع دول الإقليم إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتسم ببالغ الأهمية بالنسبة إلى نظام عدم الانتشار النووي. واسترعى الانتباه أيضاً لتصريح الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به إبّان اجتماع اللجنة التمهيدية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في أيّار/مايو ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٨٠- وأشار الرئيس، إذ أجاب على سؤال طرحته السيّدة طاووس فروخي (الجزائر)، إلى أنه، بموجب القاعدة ٧٤ من النظام الداخلي، يمكن تعليل التصويت إمّا قبل عملية التصويت وإمّا بعدها.

٨١- وطلب السيّد قزحيا الخوري (لبنان) إجراء تصويت بنداء الأسماء.

٨٢- ودعيت بيلاروس، بعد أن سحب الرئيس اسمها بالقرعة، لتكون البادئة بالتصويت.

٨٣- وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيّدون: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتايلند، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغانا، والفلبين، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكوبا، والكويت، ولبنان، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، والنيجر، واليمن.

المعارضون: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وإسرائيل، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت: الأرجنتين، وأوروغواي، وأوغندا، والبرازيل، وبيرو، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وشيلي، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، ونيجيريا، والهند.

٨٤- وكانت نتيجة التصويت كما يلي: المؤيدون ٤٩، المعارضون ٤٥، والممتنعون عن التصويت ١٦. وقد اعتُمد القرار.

٨٥- وقال المونسنيور باناش (الكرسي الرسولي)، إذ علّل كيفية تصويت وفده، إن الكرسي الرسولي فضّل على الدوام تهيئة جو تسوده الثقة والسلام في منطقة الشرق الأوسط وأيّد على الدوام كل مبادرة رامية إلى حل المشكلات العالقة في المنطقة. لذا أيّد وفده القرار يوم أمس في إطار البند ٢١. وإضافةً إلى ذلك، يأمل الكرسي الرسولي أن يواصل المجتمع الدولي تهيئة الظروف المؤاتية للسلام وتجنّب التوتّر وخطر الحرب.

٨٦- وبغية التوصل إلى حل مستدام، من الضروري اعتماد منظور عالمي بشأن المشاكل التي يتسم بها الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة النووية، بدل التركيز على قضايا منفردة. ومن المهم أن نعي معاناة جميع الشعوب وأن نراعي كرامتهم المتساوية وتطلعاتهم ومصالحهم المشروعة.

٨٧- وقال السيّد كومار (الهند)، إذ علّل كيفية تصويت وفده، إنه كان على بلده أن يمتنع بما أن القرار انطوى على عناصر خارجة عن نطاق عمل الوكالة.

٨٨- وقال السيّد علي أصغر سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية)، إذ علّل كيفية تصويت وفده، إن بلده صوّت لصالح القرار لأنه يأسف لمواقف إسرائيل وسلوكها، التي تبدّد ما للوكالة من روح تعاونية والتي تؤدي إلى استقطاب الدول الأعضاء. ويبيّن تقسيم الدول إلى مجموعات شمالية وجنوبية، على النحو الوارد في التصويت على القرار، اتجاهاً خطراً بالنسبة إلى مستقبل الوكالة. وتعتقد إيران أن معظم المناقشات المسيَّسة فيما بين الدول الأعضاء على مر السنوات الأربعين الماضية، تعلّقت بمسألة انتهاكات إسرائيل للمعاهدات الدولية وقرارات الوكالة، وبعدم امتثالها للالتزامات الدولية بما فيها تلك التي تنجم عن نظام الوكالة الأساسي. وذكّر بأن المؤتمر العام للوكالة وافق عام ١٩٨١ على القرار GC(XXV)/RES/381 الذي أعلن عن أن إسرائيل تنتهك النظام الأساسي. وبالإشارة إلى البيان الذي قالت فيه إسرائيل إنها لم تنتهك أية معاهدة، لاحظ أن ذلك لم يكن مفاجئاً، بما أن إسرائيل ليست طرفاً في معاهدات من قبيل معاهدة عدم الانتشار. ويرى بلده أن مثل هذه البيانات تندرج في إطار سجل متسق من النفاق والخداع. وتهيب إيران بجميع الدول الأعضاء، سواء أكانت من الشمال أو من الجنوب، بالتعاون فيما بينها وبعدم تضحية تلك الروح من التعاون فيما يتعلق بمسألة إسرائيل.

٨٩- وشكر السيّد قزحيا الخوري (لبنان)، باسم الدول العربية، جميع الدول الأعضاء التي صوّتت لصالح القرار. وأعرب عن أمله أن يُحتذى بالقرار الذي اعتُمد للتو في المستقبل وأن تتحوّل روح فيينا إلى حقيقة لا مجرّد حبر على ورق. وعلى ضوء القرار الذي اتُخذ للتو، والقرار الذي اتُخذ يوم أمس في إطار البند ٢١، يمكن اعتبار الدورة الحالية للمؤتمر العام نجاحاً حقيقياً.

٩٠- وقال السيّد دانييلي (إسرائيل) إن بلده يأسف للقرار الذي اعتُمد للتو، الذي لا يخدم أي مأرب من مآرب الوكالة أو مؤتمرها العام. ولن تتعاون إسرائيل بأي شكل كان مع هذا القرار، الذي لا يرمي إلا إلى تقوية العداءات السياسية وخطوط الفرقة في الشرق الأوسط. ولن يعود هذا القرار على مقدّميه بأية منفعة سوى إرضاء المندوبين الحاضرين في هذا الاجتماع إرضاءً مؤقتاً. وستواصل إسرائيل التعاون مع الوفود التي برهنت بالفعل على رغبتها في تحويل نهج المؤتمر العام فيما يخص قضايا الشرق الأوسط.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥